

الملك عبد الفتاح ملك الأردن

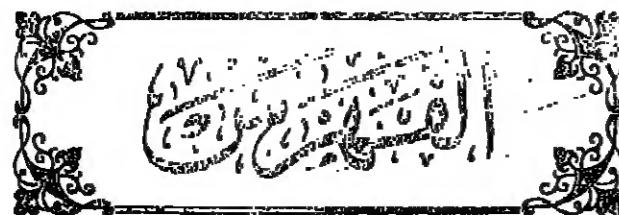


# الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

مبان : يوم السبت في ١١ ربيع الاول سنة ١٣٦٦ الموافق ١ شباط سنة ١٩٤٧ العدد ٨٨٦

عدد ممتاز



صفحة

٦١٠ - ٦٠٢

٦١٣ - ٦١١

٦١٣

٦١٤

٦١٤

٦١٥

٦١٥

المستور الاردني

اعلانات حول تفاد بعض قوانين عثمانية

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٩ ( قانون مؤقت لتنظيم وظائف بعض الوزراء )

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٠ ( قانون لاضافة مادة الى قانون وظائف الوزراء رقم ٢١ لسنة ١٩٣٩ )

نظام اداري رقم ١ لسنة ١٩٣٩ صادر بمقتضى المادة ٥٦ من القانون الاساسي

نظام اداري رقم ٢ لسنة ١٩٣٩ صادر بمقتضى الفقرة ( ب ) من المادة ٥٦ من القانون الاساسي

نظام اداري رقم ١ لسنة ١٩٤٢

المطبعة الوطنية - عمان

هكذا من اجل

## الدستور الاردني

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي .

وبناء على ماقرره المجلس التشريعي العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢٨  
صادق على القانون الاتي ونامر بإصداره :

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٤٧

### الدستور الاردني

#### [ المقدمة ]

- ١ - يسمى هذا القانون ( الدستور الاردني ) ، واحكامه تناول جميع انحاء المملكة الاردنية الهاشمية ، ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - المملكة الاردنية الهاشمية دولة مستقلة ذات سيادة ، دينها الاسلام ، وهي حرة مستقلة ، ملكها لا يتجزأ ولا يتزلزل عن شيء منه . ونظام الحكم فيها ملكي وراثي .
- ٣ - تعتبر عمان عاصمة المملكة الاردنية الهاشمية ويجوز استبدالها بمكان آخر بقانون خاص .
- ٤ - تكون الولاية الاردنية على الشكل والمقاييس التالية :

طولها نصف عرضها ، وتقسم انقيا الى ثلاث قطع متساوية متوازية ، العليا منها سوداء والوسطى بيضاء والمنخفض خضراء ، يوضع عليها مثلث احمر قائم من ناحية السارية قاعدته مساوية لارض الولاية وارتفاعه مساو لنصف طولها وفي هذا المثلث كوكب ابيض مسطح حجمه مما يمكن ان تستوعبه دائرة قطرها واحد من اربعة عشر من طول الولاية وهو موضوع بحيث يكون وسطه عند نقطة تقاطع الخطوط بين زوايا المثلث ، وبحيث يكون المحور المار من احد الرؤوس موازيا لقاعدة هذا المثلث .

#### ( الفصل الاول )

#### حقوق الشعب

- ٥ - الجنسية الاردنية محددها القانون .
- ٦ - الاردنيون امام القانون سواء ، لا تميز في الحقوق والواجبات بينهم وان اختلفوا في الامل او اللغة او الدين .
- ٧ - الحرية الشخصية مكفولة .
- ٨ - لا يجوز ان يوقف احد او يحبس الا وفق احكام القانون .
- ٩ - لا يحظر على اردني الاقامة في جهة ما ولا يلزم بالاقامة في مكان معين الا في الاحوال المبينة في القانون .
- ١٠ - لا يساكن جريمة ، فلا يجوز دخولها الا في الاحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه .
- ١١ - لا يستملك ملك احد الا للخدمة العامة في الاحوال التي يبينها القانون ، وبشرط انه يدفع في مقابله تمويض .
- ١٢ - لا تفرض قروض جبرية ولا تصدر اموال منقولة الا بمقتضى القانون .
- ١٣ - لا تفرض التشييل الانائي على احد ، الا انه يجوز ان يوضع نص بمقتضى قوانين يفرض :  
أ - شغل او خدمة على اي شخص في حالة اضطرابه كشافة للحرب ، او عند وقوع او خطر وقوع حريق او طوفان او جماعة او زلزال او مرض وبائي شديد للإنسان او الحيوانات او آفات حيوانية او حشرية او نباتية او آفة اخرى مقلها ، او في أية ظروف اخرى قد تعرض سلامة جميع السكان او بعضهم الى خطر .

ب - شغل او خدمة على اي شخص نتيجة ادائه من قبل محكمة ، على ان يؤدي ذلك العمل او الخدمة تحت اشراف ورقابة سلطة رسمية ، وان لا يؤجر الشخص المدان الى اشخاص او شركات او جمعيات او يوضع تحت تصرفها .

- ١٤ - لا تفرض ضريبة الا قانون ، بشرط ان لا يتناول ذلك الاجسور التي تستوفيها مصالح الحكومة مقابل خدمات عمومية او الاقناع بملك الحكومة .
- ١٥ - اللغة العربية هي اللغة الرسمية .
- ١٦ - تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الاديان والمعتقدات طبقا للعادات المرعية في المملكة الاردنية الهاشمية ما لم تكن مخلة بالنظام او منافية للاداب .
- ١٧ - حرية الرأي مكفولة ، ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول والكتابة في حدود القانون .
- ١٨ - للاردنيين حق الاجتماع وتكوين الجمعيات في حدود القانون .
- ١٩ - للاردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من امور شخصية او فيها صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يبينها القانون .
- ٢٠ - تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية سرية فلا تخضع للمراقبة او التوقيف الا في الاحوال المبينة في القانون .
- ٢١ - يجوز للجامعات تأسيس مدارسها والقوام عليها لتعليم افرادها بشرط ان تراعى المقتضيات العامة المنصوص عليها في القانون .

#### ( الفصل الثاني )

#### الملك وحقوقه

- ٢٢ - أ - مع مراعاة احكام هذا القانون تناط السلطة التنفيذية بالملك عبدالله بن الحسين وبورثته الذكور من اولاده الظهور من بعده كما سيأتي بيانه في الفقرة التالية .
- ب - مع مراعاة احكام الفقرتين ج و د من هذه المادة . يكون الوارث للعرش عند وفاة صاحب العرش أكبر اناثه سنا على خط عمودي . فاذا لم يكن له ولادة الملك عقب كانت الى أكبر اخوته . واذا لم يكن له اخوة فالأكبر ابناء اخوته وهكذا للاعمام ومن بعدهم من الذكور وفقا لاحكام الوراثة الشرعية .
- واذا لا يسمع الله ، توفي آخر ملك بدون وارث على نحو ما ذكر رجع الملك الى من يختاره مجلس الامة من سلالة مؤسس النهضة العربية الملك حسين بن علي رحمه الله .
- ج - لا يعتلي احد العرش الا اذا كان سليم العقل ، مسلما ، وولدا لوالدين مسلمين .
- د - لا يعتلي العرش احد عن استنوا بإرادة ملكية من الوراثة بسبب عدم لياقتهم ، ولا يشمل هذا الاستثناء بطبيعة الحال اعقاب ذلك الشخص .
- هـ - من الرشد للملك تمام الثامنة عشرة على اساس التقويم القمري . فاذا انتقل العرش الي من هو دون هذه السن يمارس صلاحيات الملك الوصي او مجلس الوصاية الذي يكون قد عين بإرادة ملكية صدرت من المجلس على العرش بيد انه اذا توفي دون ان يوصي يقوم بالتعيين مجلس الوزراء .
- و - اذا اصبح الملك غير قادر على تولي شؤون واجباته بسبب مرضه فليارس صلاحياته نائب او مجلس للعرش . يعين النائب او مجلس العرش بإرادة ملكية ، وعندما يكون الملك غير قادر على اجراء هذا التعيين يقوم به مجلس الوزراء .
- ز - على جلالة الملك قبل منادته بالبلاد ان يعين بإرادة ملكية نائبا او مجلسا للعرش لممارسة صلاحياته مدة غيابه مع مراعاة الشروط التي قد تشتمل عليها تلك الارادة .
- ح - ليس للوصي او النائب او لمنعو من مجلس الوصاية او العرش ان يقوم بوظيفته او يباشرها ما لم يقسم اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٣ من هذا القانون . فاذا كان مجلس الامة في دورته يقسم اليمين وفقا لاحكام المادة المذكورة والا فيقسم امام مجلس الوزراء . فاذا توفي الوصي او النائب او احد اعضاء مجلس الوصاية او السنن او اصبح غير قادر على القيام بتمام وظيفته فيعين مجلس الوزراء شخصا لانتها ليقوم مقامه . بشرط ان لا يكون

هذه المادة من الدستور



من الوصي أو نائب الملك أو عضو مجلس الوصاية أو العرش إلى من ٣٠ سنة ، غير أنه يجوز تعيين أحد المذكورين من اقرباء الملك إذا كان قد أكل الثامنة عشرة .

٢٣- قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يقسم أمام مجلسي النواب والاعيان ، اللذين يلتزمان برئاسة رئيس مجلس الاعيان ، ميثاق المحافظة على احكام الدستور والاخلاص للامة والبلاد .

٢٤- الملك هو راس الدولة الاعلى وهو مصون وغير مسؤول .

٢٥- الملك يصدق على جميع القوانين ويصدرها ويراها تنفيذها ، وليس له ان يعدل القوانين او يلغها او يرجئها او يسلح في تنفيذها الا في الاحوال والطرق المبينة في القانون .

٢٦- أ- الملك هو القائد الاعلى للقوات البرية والبحرية والجوية .

ب- الملك هو الذي يعلن الحرب ويبرم المهادنات بعد موافقة مجلس الوزراء .

ج- الملك هو الذي يصدر الاوامر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب ويدعو مجلس الامة الى الاجتماع ويفتتحه ويؤجله وفضله ويحلها وفقا لاحكام القانون .

٢٧- أ- يؤلف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء وثمانين وزيرا لا يتجاوز عددهم خمسة .

ب- الملك هو الذي يبين رئيس الوزراء ، وله ان يسمي اليه بمهام دائمة او مؤقتة ، يبين الوزراء بناء على ترشيح رئيس الوزراء ، ويجوز ان يسمي اليه كل منهم بمهام دائمة او مؤقتة ، ما يدركه من رسوم التسيين .

ج- تبين الصلاحيات المختصة برئيس الوزراء والمجلس الوزراء ، ويجوز للوزراء بالتفويض ان يشار اليه ويصدق عليها الملك ، تناط بالمجلس المشار اليه ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما كان قد عهد به من تلك الشؤون بموجب هذا القانون او بموجب اي قانون او نظام وضع بمقتضىه الى اي شخص آخر او هيئة اخرى .

د- الوزير مسؤول عن ادارة كل ما يتعلق بوزارته ، وعليه ان يرضى على رئيس الوزراء اية مسألة لا تدخل في اختصاصه .

هـ- تصرف رئيس الوزراء بما هو ضمن صلاحياته ، وعليه ان يحيل الامور الاخرى على مجلس الوزراء .  
و- وقع قرارات مجلس الوزراء اعضاء المجلس المشار اليه وترفع في الحالات التي نص في هذا القانون او في اي قانون او نظام وضع بمقتضىه على وجوب ذلك الى الملك للتصديق ، وتنفذ هذه القرارات رئيس الوزراء والوزراء كل في حدود اختصاصه .

٢٨- أ- رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون تجاه الملك مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة ، كما ان كل وزير مسؤول تجاه الملك عن دوائره او دوائره .

ب- الملك هو الذي يقبل رئيس الوزراء ويقبل استقالته من منصبه .

ج- يقبل الملك الوزراء وقبل استقالتهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس الوزراء .

د- في حالةقالة رئيس الوزراء او استقالته يعتبر جميع الوزراء مقالين او مستقيلين بطبيعة الحال .

٢٩- يبين الملك رئيس مجلس الاعيان وعضائه ، وقبل استقالتهم من مناصبهم .

٣٠- الملك يمنح الرتب العسكرية ورتب الشرطة ويصدرها ، الا اذا فوض قسما من هذه السلطة الى آخر بقانون خاص وهو الذي يمنح الاممية والقبال العرف الاخرى .

٣١- لا ينفذ بحكم الاحكام الا بعد تصديق الملك ، وكل حكم من هذا القبيل يرضه عليه مجلس الوزراء معفوفا ببيان رأي فيه ، وللك الملك ان يخفف الاحكام وان يتجاوز عنها بموافقة المجلس ، ويعلم المجلس العام بموافقة المجلس .

٣٢- عارض الملك صلاحية برادته ، تصدر الارادات بناء على ترشيح الوزير او الوزراء المسؤولين بموافقة رئيس الوزراء ويوقعونها ، يدي الملك موافقته بكتابة توقيعه فوق التواقيع المذكورة .

### (الفصل الثالث)

#### التشريع

٣٣- تناط السلطة التشريعية بمجلس الامة والملك . ويتألف مجلس الامة من مجلسي الاعيان والنواب ويتألف مجلس النواب من ممثلين منتخبين طبقا لقانون الانتخابات الذي يبين ان يراعى فيه التمثيل العادل للاقلية .

٣٤- يفتتح الملك مجلس الامة بالذات ، وله ان ينيب عنه في ذلك رئيس الوزراء او احد الوزراء ليقوم بمراسم الافتتاح والقاء خطبة العرش .

٣٥- لا يكون عضوا في مجلسي الاعيان والنواب :

أ- من لم يكن اردنيا .

ب- من يدعي بحسبة او حنية اجنبية .

ج- من لم يتجاوز الثلاثين من عمره من النواب والاربين من عمره من الاعيان .

د- من كان محكوما عليه بالافلاس ولم يستعد اعتباره قانونا .

هـ- من كان محجورا عليه ولم يرفع الحجر عنه .

و- من كانت محكوما عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة لجريمة غير سياسية ولم يصف عنه للجريمة التي حكم عليه من اجلها .

ز- من كانت له منفعة مادية ناشئة عن عقد غير عقود استئجار الاراضي ، مع احدي الدوائر العمومية الاردنية الا اذا كانت منفعتها ناشئة عن كونه مساهما في شركة اعضاؤها اكثر من عشرة اشخاص .

ح- من كانت مجنونا او معتوها .

ط- من كان من اقارب الملك في الدرجة التي تبين بقانون خاص .

٣٦- تتألف مجلس الاعيان من عدد لا يتجاوز نصف اعضاء مجلس النواب بما فيهم الرئيس بينهم الملك من الحائزين على ثقة الجمهور واعتمادهم واعمالهم وخدماهم للامة والوطن .

٣٧- مدة العضوية في مجلس الاعيان ثمان سنوات ، ويجدد اختيار نصفهم كل اربع سنوات بالاقتراع ويجوز اعادة تعيين من سقط بالاقتراع .

مدة رئيس مجلس الاعيان سنتان ، ويجوز اعادة تعيينه .

٣٨- يجتمع مجلس الاعيان عند اجتماع مجلس النواب وتوقف جلساته معه .

٣٩- مع مراعاة ما ورد في هذا القانون من نص يتعلق بالحل ، يسقط مجلس النواب دورة واحدة في غضون كل سنة من مدته .

٤٠- أ- يدعو الملك مجلس الامة - ما لم يكن وقتئذ منفصلا - الى الاجتماع في العاصمة في دورته العادية في اليوم الاول من شهر تشرين الثاني من كل سنة ، واذا كان ذلك اليوم عطلة رسمية في اول يوم يليه لا يكون عطلة رسمية . الا انه يجوز للملك ان يرجي برأده تنشر في الجريدة الرسمية اجتماع المجلس تنفيذا لتلك الدعوة الى مدة لا تتجاوز الشهرين ولتاريخ يبين في الارادة .

ب- اذا لم يدع المجلس الى الاجتماع بمقتضى الفقرة السابقة فيجتمع من تلقاء نفسه كما لو كانت قد دعي بمعيها .

ج- تبدأ دورة المجلس العادية في التاريخ الذي يطلب اليه فيه الاجتماع طبقا لفقرتين السابقتين من هذا المادة ، وتنتهي ثلاثة اشهر الا اذا حل الملك المجلس قبل انقضاء تلك المدة . على انه يجوز للملك ان يعدد الدورة مدة اخرى لا تزيد على ثلاثة اشهر لاجاز اشغاله مستعجلة . وعند انتهاء الاشهر الثلاثة الاولى او اي تعيد لها يفض المجلس .

هكذا عند العمل

- د- يجوز لمجلس النواب أن يؤجل جلسته من حين إلى آخر وفقا لنظامه الداخلي .
- هـ- يجوز للملك أن يؤجل بإرادة مجلس النواب ثلاث مرات فقط ، أو في حالة ما إذا كان قد أوجب إجتماع المجلس بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة فليترين في غضون اية دورة واحدة ولمدة معينة لا تتجاوز من حين المجموع الشهرين عما في ذلك أي إرجاء من هذا القبيل . عند حساب مدة الدورة لا تدخل مدد هذه التأجيلات في الحساب . تقرأ إرادة التأجيل في اجتماع مجلس النواب .
- ٤١- إذا حل مجلس النواب فيجري انتخاب عام ويجتمع المجلس الجديد في دورة فوق المادة بعد تاريخ الحل بأربعة اشهر على الأكثر ، وتعتبر مثل هذه الدورة فوق المادة وتشمها شروط التمديد والتأجيل كالدورة الاعتيادية وفي احكام المادة ٤٠ من هذا القانون . وعلى كل حال تنقض هذه الدورة في ٣١ تشرين الاول ليتمكن المجلس من عقد الدورة العادية الاولى في اواخر تشرين الثاني . وإذا عقدت الدورة فوق المادة في شهري تشرين الثاني وكانون الاول فتعتبر اول دورة عادية لمجلس النواب المذكور .
- للملك ان يدعو المجلس للانتقاد في دورة فوق المادة خارجا عن دورته العادية بقصد اقرار امور معينة يجب بانها عند صدور الدعوة . وتحل هذه الدورة بإرادة سنية .
- ليس للمجلس ان يبحث في الدورة فوق المادة غير الامور المسببة في الارادة التي صدرت الدعوة لاجلها .
- ٤٢- على كل عضو من النواب والايان قبل الشروع في عمله ان قسم أمام مجلته بين الاخلاص للملك والمحافظة على الدستور وخدمة الامة والقيام بالواجبات الموكولة اليه حق القيام .
- ٤٣- يمين الملك رئيسا لمجلس النواب لمدة سنة واحدة ويجوز اعادة تعيينه .
- ٤٤- لرئيس الوزراء او للوزير الذي يكون عضوا في احد المجالس حق التصويت في مجلته وحق الكلام في كلا المجالس اما الوزراء الذين ليسوا من اعضاء احد المجالس فلهم ان يتكلموا فيما دون ان يكون لهم حق التصويت ، وللوزراء او من يتوب عنهم حق التقدم على سائر الاعضاء في مخاطبة المجلس . والوزير الذي يتقاضى راتب الوزارة لا يستحق تخفيضات الضريبة في احد المجالس في الوقت نفسه .
- ٤٥- يضع كل من المجالس الانظمة الداخلية لضبط وتنظيم اجراماته ، وتنفذ هذه الانظمة بعد ان يصدق عليها الملك .
- ٤٦- لا يجري أي عمل ما خلا امر التأجيل - الا بحضور ثلثي اعضاء المجلس .
- ٤٧- أ- تصدر قرارات المجلس بأكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس ، مالم ينص على خلاف ذلك في هذا القانون . ولا يصوت الرئيس بالا اذا تساوت الاصوات فتمتدح يجب عليه ان يعطي صوت الترجيح .
- ب- لا يبدل شيء في الدستور مالم تجزء أكثرية لا تقل عن ثلثي اعضاء المجلس .
- ٤٨- ١- يرضى رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب ، فإذا قبل ما عرض عليه رفع الى مجلس الاياد . ولا تعتبر المشاريع قوانين ما لم يوافق عليها المجلسان ويصدقها الملك .
- ٢- أ- كذلك تعرض على مجلس النواب القوانين كسائر مشروعات القوانين وتجري عليها الاسول المبينة في الفقرة السابقة .
- ب- يقترح على الموازنة فصلا فصلا .
- ج- ليس لمجلس الامة مد المناقشة في الموازنة او القوانين الموقعة المتعلقة بمسائل يزيد في النفقات المقررة فيها لا طريقة للتدليل ولا بطريقة الإقتران المقدم على حدة ولكن يمكنه بعد انتهاء المناقشة ان يقترح وضع قوانين من شأنها احداث نفقات جديدة .
- د- في مرض مناقشة الموازنة لا يقبل التراجع ما بالناء ضريبة موجودة او احداث ضريبة جديدة او تساءل القرضات الحاضرة بزيادة أو نقصان عما افترته القوانين المالية النافذة .
- هـ- لا يقبل أي اقتراح يؤدي الى تنقيح تفكيكات الحكومة الحاضرة كالكفاء وظيفة موجودة او احداث وظائف جديدة او تغيير أي اقتراح بتفكيك الوظائف او وظائف المرتبطة بوظائف .

- ٤٩- اذا رفض احد المجالس مشروع قانون وامر الثاني على قبوله تشكلت جلسة مشتركة من اعضاء مجلسي الاياد والنواب برئاسة رئيس مجلس الاياد للمفاوضة في المواد المختلف فيها فقط . فإذا قبلت المشروع اكثرتية المجلس المشترك مددة او غير مددة فانه يعتبر مقبولا من كلا المجالسين ، ولكن المشروع لا يعتبر قانونا ما لم يصدق عليه الملك ، والمهرور الذي يرفض بهذه الطريقة لا يقدم مرة ثانية الى المجلس في الاجتماع نفسه .
- إذا امتنع المجلس عن النظر في مشروع الموازنة فلمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يقرر اعتبار مشروع الموازنة نافذا بالشكل الذي قدم فيه للمجلس .
- ٥٠- لا يسري مفعول أي قانون ما لم يقبله الملك ويقرن بتوقيعه دلالة على ذلك القبول وبمر شهر واحد على نشره في الجريدة الرسمية الا اذا نص في القانون على ان يسري مفعوله من أي تاريخ آخر .
- ٥١- على الملك في غضون سنة ميلادية واحدة ( سنة تقويمية ) من تاريخ رفع القانون اليه ان يوافق عليه بالصيغة التي رغبها اليه المجلس او ان يرده اليه مشفوعا ببيان اسباب عدم الموافقة .
- ٥٢- يجوز لأي عضو من اعضاء المجلس ان يطرح على بساط البحث اية مسألة بشأن أي امر له صلة بالادارة العامة .
- ٥٣- عندما يكون المجلس غير منعقد بحق مجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع القوانين الموقعة اللازمة في أي موضوع . ويكون لهذه القوانين الموقعة التي يجب ان لا تخالف احكام الدستور قوة القانون ، على ان تعرض على المجلس في بدورة التالية . اما القوانين الموقعة التي اجيزت لتأمين التزامات جلالة المهدي فيجب ان لا تعرض بالصورة المذكورة . اذا لم يفر المجلس في دورته المذكورة القانون الموقت الذي عرض عليه بالصورة الاتف ذكرها فيعرض القانون نفسه مرة ثانية في بدورة الدورة التي تلي تلك ما لم يقرر مجلس الوزراء بموافقة الملك سحبه . وفي حالة سحب القانون الموقت المذكور بالصورة المذكورة او عدم اقرار المجلس اياه مرة ثانية في دورته التالية يعلن مجلس الوزراء بموافقة الملك بطلان نفاذه فوراً . ومن تاريخ ذلك الاعلان يزول ما كان له من قوة القانون .
- إذا اقترح المجلس في اية دورة اجراء تعديلات في قانون موقت ووافق مجلس الوزراء بتصديق من الملك على هذه التعديلات يكون لهذا القانون الموقت بالصورة التي عدل فيها قوة القانون .
- إذا رفض المجلس اجازة أي قانون وضع امامه لتأمين ايجاز التزامات الملك المهدي فلمجلس الوزراء بتصديق من الملك ان يضع التشريع اللازم بصورة قانون موقت . ولا يعرض هذا القانون الموقت على المجلس .
- اما القوانين الموقعة التي اجيزت لضرورة صرف نفقات مستعجلة فتعرض على المجلس كسائر القوانين الموقعة وعندئذ يعتبر ما تم اتفاهه مقبولا مع امكان اعادة النظر فيما لم يتم اتفاهه شرط ان لا يعارض ذلك مع المقود الحقوقية والحقوق المكتسبة .
- يسري مفعول القوانين الموقعة بنفس الصورة التي يسري فيها مفعول القوانين التي نصت عليها المادة ٥٠ من هذا القانون
- ٥٤- لا يوقف احد اعضاء المجلس ولا يحاكم في مدة اجتماع المجلس ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب اليه قرار بالأكثرية بوجود سبب كاف لها كتمه او ما لم يقبض عليه حين ارتكاب الجناية .
- لكل عضو من الحرية في التكلم ضمن حدود نظام المجلس الذي هو منتسب اليه ، ولا تتخذ اجراءات قانونية من اجل أي تعويت او رأي يبديه او خطاب يلقيه أثناء مذاكرات المجلس .
- إذا اوقف عضو لسبب ما خلا لمدد المدة التي لا يكون المجلس منعقدا فيها فيبلغ رئيس الوزراء المجلس عندما يبعد اجتماعه الاجراءات المتخذة مع الايضاح اللازم .
- ( الفصل الرابع )
- القضاء
- ٥٥- قضاء المحاكم المدنية والشرعية يمينون بإرادة ، ولا يزلون الا بقضى الانظمة التي يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك .
- ٥٦- تقسم المحاكم الى ثلاثة انواع :



- ١ - المحاكم المدنية
- ٢ - المحاكم الدينية
- ٣ - المحاكم الخاصة

٥٧ - تمين اوضاع جميع المحاكم واماكن انعقادها ودرجاتها واقسامها واختصاصها وادارتها فانوض على ان ترمى احكام هذا الدستور .

٥٨ - المحاكم مفتوحة للجميع ومسونة من التدخل في شؤونها .

٥٩ - جميع المحاكم تكون عليه الا انه يجوز للمحاكم ان تتخذ جلسة سرية لاسباب يعينها القانون . يجوز قانونا نشر اجراءات المحاكم واحكامها ما عدا الاجراءات السرية .

تصدر الاحكام كافة باسم الملك .

٦٠ - للمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الاشخاص في المملكة الاردنية الهاشمية في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها دعاوى المطالبات التي تنفيها حكومة شرق الاردن او تقام عليها الا في المواد التي يفوض حق القضاء فيها الى المحاكم الدينية او المحاكم الخاصة بموجب احكام هذا الدستور او في قانون آخر معمول به نفاذ ذلك .

٦١ - تستعمل المحاكم المدنية حقها في القضاء المدني والجزائي بمقتضى القانون المعمول به عند ذلك على شريطة انه - في المواد المختصة بالاحوال الشخصية للاجناب ، او في المواد المدنية والتجارية الاخرى التي قضت السادة في المرف الدولي بتطبيق قانون بلاد اخرى بشانها . - ينفذ مثل هذا القانون بكيفية ينص عليها القانون .

المسائل التي تتعلق بالاحوال الشخصية في المسائل الداخلية في ملاحية المحاكم الشرعية وحدها اذا كان الفرقاء مسلمين

٦٢ - تقدم المحاكم الدينية الى :

- أ - المحاكم الشرعية الاسلامية .
- ب - مجالس الطوائف الدينية .

٦٣ - للمحاكم الشرعية وحدها حق القضاء في الاحوال الشخصية للمسلمين بمقتضى نصوص قرار اصول المحاكمات الشرعية المؤرخ في ٢٥ تشرين الاول سنة ١٣٢٣ ممدداً بأي قانون او اي نظام . ولها وحدها حق القضاء في المواد المختصة بانشاء اي وقف او وقف لمصلحة المسلمين لدى محكمة شرعية وفي الادارة الداخلية لاي وقف .

يعين بقانون تنظيم امور الاوقاف الاسلامية وادارة شؤونها المالية وغيرها .

للمحاكم المدنية حق القضاء في الاحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين معا ، او في قضية وقف اسلامي يكون احد الفريقين فيها غير مسلم الا اذا رضى جميع المتقاضين ان يكون حق القضاء فيها للمحاكم الشرعية . للمحاكم الشرعية كذلك حق القضاء في طلبات الدية فيما اذا كان الفرقان كلاهما مسلمين ، او اذا رضى الفريقان كلاهما ان يكون حق القضاء في ذلك للمحاكم المذكورة .

٦٤ - تستعمل المحاكم الشرعية حقها في القضاء وفقاً لاسكام الشرع الشريف .

٦٥ - مجالس الطوائف الدينية هي مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة التي اعترفت او تعترف بها الحكومة انها مؤسعة في شرق الاردن .

٦٦ - تترك مجالس الطوائف الدينية بالصورة التي تمن عليها القوانين انظمةها ، وتحدد في هذه القوانين صلاحيات المجالس المذكورة المنحصرة او غير المنحصرة بشان مسائل الاحوال الشخصية التي قد تمين لها في القوانين المذكورة وبشأن الاوقاف المنشأة لمصلحة الطائفة ذات الشأن مندر . ومسائل الاحوال الشخصية لمسا هي مسائل الاحوال الشخصية للمسلمين الداخلة في ملاحية المحاكم الشرعية .

يعين في هذه القوانين الاسول التي يجب ان تنصها مجالس الطوائف الدينية والرسوم التي تستوفيها . لا تستعمل المحاكم الخاصة حقها في القضاء بمقتضى احكام قوانين خاصة .

٦٨ - اذا طلب رئيس الوزراء تفسير قانون لم تكن المحاكم قد فسرت في خصوص النقطة المطلوب تفسيرها فنظر فيها الديوان الخاص الذي يشرع لهذا الغرض جاء على طلب رئيس الوزراء .

ب - يرأس الديوان الخاص من زور الديوان وموظفين كبيرين من موظفي الادارة ينتخبها مجلس الوزراء وموظفين كبيرين من موظفي الديانة ينتخبها المجالس القضائية العالي ويجمع هذا الديوان برئاسة وزير الديانة .

- ج - يطلي الديوان الخاص قراره في المسألة المروضة عليه اذا رأى أنها جديرة بالث . يصدر قرار بشأنها .
- د - يكون للقرارات التي يصدرها الديوان الخاص وتنتشر في الجريدة الرسمية مفعول القانون اما ما يتعلق منها بأي نص من نصوص الدستور فلا يسير نافذ المفعول مالم يصدقه الملك .
- هـ - جميع المسائل الاخرى المتعلقة بتفسير القوانين تقررها المحاكم حين وقوعها بالصورة الاعتيادية .

### الفصل الخامس

#### الادارة

٦٩ - أ - تمين - موظفي الحكومة في شرق الاردن ومدة خدمتهم والانتداب عليهم وعزلهم يعين بنظام يضعه مجلس الوزراء بموافقة الملك .

ب - دوائر الحكومة والمؤسسات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية ودرجاتها واسماؤها ومنهج ادارتها وعملها وموظفيها تمين بانظمة يضعها مجلس الوزراء بموافقة الملك تحدد مدى صلاحية هؤلاء الموظفين الاداريين ونوعها .

٧٠ - الشؤون البلدية في مدن المملكة الاردنية الهاشمية وبلدياتها تديرها مجالس بلدية طبقاً لقانون خاص .

#### ( الفصل السادس )

#### قوانين المملكة الاردنية الهاشمية

٧١ - خلا ما نص عليه بوضوح ذلك في هذا القانون تكون قوانين المملكة الاردنية الهاشمية القوانين المعمول بها عند نفاذ هذا الدستور الى ان تلغى او تعدل بقرار يصدر بمقتضاه .

ان القوانين المعمول بها هي :

أ - القوانين النائية المنشورة في اول تشرين الثاني سنة ١٩٢٤ او قبل ذلك ، والقوانين النائية التي قبل نفاذ هذا الدستور اذيع باعلان انها معمول بها بقدر ما تسمح الاحوال بتطبيقها في المملكة الاردنية الهاشمية وبقدر ما لم تلغ او تعدل هذه القوانين بتقرير في المملكة المذكورة .

ب - جميع الاعمال التشريعية الصادرة عن السلطة القائمة بالامر في شرق الاردن منذ اليوم الثالث والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩١٨ .

#### ( الفصل السابع )

#### مواد شتى

٧٢ - جميع ما قبض من الضرائب ومن واردات منج حقوق التعدين او عقد ايجار التعدين او استخراج الزيت ومن بدلات تقويض الاراضي او ايجارها بمقتضى المادة ( ٧٧ ) من هذا القانون يؤدي الى وزارة المالية مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

٧٣ - لا يخص اي جزء من اموال الخزنة العامة ولا يتفق لاي غرض بها كان نوعه الا بقانون .

تصدق خصصات كل سنة بقانون ميزانية سنوي يتضمن الدخل والمخرج المقدور لتلك السنة ، على انه يجوز ان ينص القانون المذكور على تخصيص وصرف مبالغ معينة لسنتين معينة .

٧٤ - تدفع خصصات الملك من الدخل ، ويصدق عليها في القانون السنوي المذكور .

٧٥ - يجوز لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع انظمة من اجل مراقبة تخصيصات وصرفيات الاموال العامة ومسعودات الحكومة .

٧٦ - أ - جميع الحقوق في الاراضي التي تتكون رقة الارض فيها او حق التصرف بها مالم تكن الى الحكومة تناط بالملك . وله ان يستعمل هذه الحقوق باعتباره امينا عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - تناط بالملك ، باعتباره امينا عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، امر جميع المناجم والمادن من اي نوع وصقة سواء كانت في اية ارض او في اي ماء ام تحتها ام فوقها وسواء كانت تلك المياه ساحلية ام نهرية ام بحيرات على ان يرأس اي حق منج لاي شخص بتشكيل هذه المناجم والمادن بموجب امتياز نافذ في تاريخ هذا الدستور .

هكذا من العدل

٧٧ - مجلس الوزراء بموافقة الملك أو أي شخص مفوض من مجلس الوزراء بموافقة الملك إن :

- أ - يمنع حق التمدين أو عقد إيجار التمدين أو استخراج الزيت فيما يتعلق بالمناجم أو المصادن المذكورة في المادة (٧٦ - ب) من هذا القانون .
- ب - يفوض أو يؤجر أرضاً انيطت به بمقتضى المادة (٧٦ - أ) من هذا القانون أو أن ياذن بشغال هذه الأرض بصورة مؤقتة بمقتضى الشروط والمدة التي يراها مناسبة على أن تراعى في ذلك أحكام هذا القانون وأن لا يقع هذا التفويض أو الإيجار أو أي تصرف آخر بطريقة أخرى لا بمقتضى القانون .

٧٨ - أ - يعمل بقانون الدفاع من أجل إعطاء الصلاحيات إلى الشخص الذي يبينه القانون لاتخاذ إجراءات استثنائية بما فيها أرجاء العمل بقانون الدولة المادي للدفاع عن الوطن في حالة حدوث طوارئ ، ويكون هذا القانون نافذة فقط عندما يعلن عنه منشور يصدر من قبل الملك بناء على توصية من مجلس الوزراء .

ب - يجوز للملك منشور يصدره بناء على توصية من مجلس الوزراء في حالة حدوث طوارئ خطيرة يعتبر معها أن الإجراءات بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة غير كافية للدفاع عن الدولة أن يعلن الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية أو في أي جزء منها .

ويجوز له أن يصدر تعليمات حسب مقتضى الضرورة وذلك من أجل الدفاع عن الدولة بغض النظر عن أحكام أي قانون . ويقال جميع الأشخاص القاعين بتنفيذ منشور كهذا عرضة للعقوبة القانونية التي تترتب على إهمالهم بقانون البلاد ما لم ينفوا من تلك التهمة بقانون يوضع لتلك الغاية .

(الفصل الثامن)

#### الالتزامات

٧٩ - يلغى القانون الأساسي لسنة ١٩٢٨ كما عدل بمناشير والقوانين رقم ٢١ لسنة ١٩٣٨ و ١٩ و لسنة ١٩٣٩ و ١٥ لسنة ١٩٤٠ و ٩ لسنة ١٩٤٦ . غير أن هذا الإلغاء لا يؤثر على قانونية أي قانون أو نظام وضع أو أي شيء عمل بمقتضاه قبل نفاذ هذا القانون ، ويعتبر أنه كان قد وضع أو عمل بمقتضى هذا الدستور .

في ١٤ محرم الحرام سنة ١٣٦٦ الموافق ١٩٤٦/١٢/٧

د نوافض باسم الله وبرحمته العليم والتوفيق

(عبد الله)

|                   |                 |                  |                  |                |                 |
|-------------------|-----------------|------------------|------------------|----------------|-----------------|
| وزير<br>المواصلات | وزير<br>المالية | وزير<br>الخارجية | وزير<br>الداخلية | قاضي<br>القضاء | رئيس<br>الوزراء |
| عمر مطر           | تقولا تينا      | عبد الشريفي      | مسلم العطار      | نجمي حاجم      | روزيق الباغ     |
|                   |                 |                  |                  |                | أبراهيم هاتم    |

#### إعلانات حول نفاذ بعض قوانين عثمانية

بما أن أحكام المادة ٥٨ من القانون الأساسي لشرق الأردن المؤرخ في ١٦ نيسان ١٩٢٨ تنص على أن القوانين العثمانية المنشورة بعد اليوم الأول من تشرين الثاني ١٩١٤ والتي طالت مصرية الاجراء في شرق الأردن تبقى نافذة المفعول على أن ينشر إعلان بذلك بمقدار ما تسمح به الاحوال الى ان تلغى او تعدلها السلطة التشريعية المؤسسة بمقتضى القانون الأساسي . لذلك ينشر لاهل ان القوانين والانظمة المبينة في الجدول الملحق بهذا الاعلان نافذة المفعول في شرق الاردن ومعمول بها :

#### الجدول

أ - الاعلان المنشور في العدد ٣٣٧ من الجريدة الرسمية الصادر في ٨ رمضان سنة ١٣٥٠ ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ :

| القانون او النظام               | تاريخه                 | ملاحظات                            |
|---------------------------------|------------------------|------------------------------------|
| ١ - قانون ضريبة التمتع وتعدلاته | ٣٠ تشرين ثاني سنة ١٣٣٠ | ملغى بقانون رخص الصناعات لسنة ١٩٣٣ |
| ٢ - ذيل قانون التجارة البرية    | ٣ تشرين ثاني سنة ١٣٣١  |                                    |
| ٣ - قرار اصول المحاكم الشرعية   | ٢٥ تشرين اول سنة ١٣٣٣  |                                    |

ب - الاعلان المنشور في العدد ٣٤٥ من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٥٠ ١٠ مايس سنة ١٩٣٢ :

| القانون او النظام   | تاريخه                 | ملاحظات                             |
|---|------------------------|-------------------------------------|
| ١ - قانون كيفية تحصيل التكاليف والرسوم الاميرية التي لم تبين صور تحصيلها بقانون خاص | ١٨ كانون ثاني سنة ١٣٣٩ | ملغى بقانون جباية الضرائب لسنة ١٩٣٥ |

ج - الاعلان المنشور في العدد ٣٧٥ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٣ :

| القانون او النظام  | تاريخه           | ملاحظات |
|--|------------------|---------|
| ١ - القانون المتعلق باستيفاء غائدات المسؤولية والتقاعد من المبعوثين باختيارهم وحسب المدة التي يقضونها كمبعوثين في مدة التقاعد والمسؤولية . | ١٤ شباط سنة ١٣٣٢ |         |

د - الاعلان المنشور في العدد ٤٤٧ من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٩ آب سنة ١٩٣٤ :

| القانون او النظام   | تاريخه                | ملاحظات |
|---|-----------------------|---------|
| ١ - قانون موثقت معدل للمادة ٣٩١ من قانون الجزاء                       | ٢٢ كانون اول ١٩١٦     |         |
| ٢ - قانون بشأن الفقرات المذبذبة للمادة ١٤٩ من قانون الجزاء            | ١٠ كانون اول ١٩١٥     |         |
| ٣ - قانون معدل للفقرة المؤرخة ١٤ ربيع الاول ١٣١٩ المذبذبة             | ١٠ كانون اول ١٩١٥     |         |
| ٤ - قانون معدل للمادة ١٧٨ من قانون الجزاء المؤرخة ٩ جمادى الاخرى ١٣٢٩ | ٩ شباط ١٩١٦           |         |
| ٥ - قانون موثقت في شأن الفقرة المذبذبة للمادة ٣٦٤ من قانون الجزاء     | ١٢ مارش ١٩١٦          |         |
| ٦ - قانون في شأن الفقرات المذبذبة للمادة ١٤٩ من قانون الجزاء          | ١٠ كانون اول ١٩١٥     |         |
| ٧ - قرار معدل لذييل الثاني المؤرخ ١٩ ربيع الاخر سنة ١٣٣٣              | ٢٥ تشرين اول سنة ١٩١٦ |         |
| من المادة ٢١٠ من قانون الجزاء   |                       |         |

ملكنا من اجل



- ٨ - قانون في شأن الفقرات المذيلة للمادة ١٩٤ من قانون الجزاء ٢٤ كانون اول ١٩١٧ ومواده ١٩٩ و ٢٥٧ المعدلة
- ٩ - قانون موقت ممدد للمادة ١١ من قانون النفوس ٤ مايس ١٩١٥
- ١٠ - قانون ربط الاملاك والاراضي التي تخص الحكومة ٢٨ كانون اول ١٩١٥ بسندات باسم الخزانة المالية
- ١١ - تسجيل املاك الدولة بدون رسم
- ١٢ - تعديل المادة ١٥ من تعليمات استاذ التصرف
- ١٣ - قانون مزيل لنظام الكفالات ٩ مارت ١٩١٨
- ١٤ - القانون الوقت ذبلا للواد ٣ و ٥ من القانون الصادر في ١٥ شوال ١٣٣٢ الملحق برواتب الموظفين الذين يؤخذون للجنسية
- ١٥ - قانون حول تطبيق قانون التقاعد المسمى على ماسوري البلدية ١١ كانون اول ١٩١٥
- ١٦ - قانون حول تطبيق قانون المسؤولية المسمى على ماسوري البلدية ٢٢ كانون اول ١٩١٦
- ١٧ - قانون يقضي بإحالة من اكملوا الخامسة والستين من العمر ٤ كانون اول ١٩١٧ على التقاعد
- ١٨ - قانون بشأن تقاعد الولاة والمصرفين وقوام المقام والمديرين ٣ كانون ثاني ١٩١٨ والشرطة ممن يامت مدة خدمتهم ٢٥ سنة
- ١٩ - قانون بشأن المزدولين ١١ نيسان ١٩١٨
- ٢٠ - قانون يستثني اصل المشايخ التي تصدر عن شيوخ الدولة ٧ مارت ١٩١٦ من رسم التثمن والاعوان الحجازية
- ٢١ - قانون مزيل لقانون الدفعة المسمى بفصل الاعفاء
- ٢٢ - قانون تعديل المادة ٣٨ من قانون رسم الدفعة ٣ نيسان ١٩١٧
- ٢٣ - قانون في شأن الفقرات المذيلة للمادة ١١ و ١٧ من قانون تحصيل الاموال العمومية ١٨ كانون ثاني ١٩١٦
- ٢٤ - قانون رسوم البلدية ٢٦ شباط ١٣٣٠

هـ - الجدول المنشور في العدد ٤٤٢ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٧ رمضان سنة ١٣٥٥ ١٤ كانون الاول سنة ١٩٣٦ :  
القانون أو النظام

- | ملاحظات                          | تاريخه        | القانون أو النظام |
|----------------------------------|---------------|-------------------|
| ١ - قانون المصرف الزراعي         | ١٢ مارت ١٣٣٢  |                   |
| ٢ - نظام المصرف الزراعي          | ١٢ نيسان ١٣٣٣ |                   |
| ٣ - ذيل نظام ادارة اموال الايتام | ٢٧ ايلول ١٣٣١ |                   |

و - الجدول المنشور في العدد ٦١٨ الصادر في ٢٣ رمضان سنة ١٣٥٧ ١٦ تشرين ثاني سنة ١٩٣٨ :  
القانون أو النظام

- | ملاحظات   | تاريخه             | القانون أو النظام |
|---|--------------------|-------------------|
| ١ - القانون المخصص من مازوا رتبة صيف ضابط ذي رتبة | ٢٩ كانون ثاني ١٩١٨ |                   |
| ٢ - المادة السابعة المتعلقة بتقاعد وكلاء الضباط   | ٢٤ شباط ١٩١٥       |                   |
| ٣ - القانون الخاص بركلاء ماسوري المنسوب المسكرين  | ٢ نيسان ١٩١٨       |                   |

ز - الاملان المنشور في العدد ٦٣٩ الصادر في ١/٨/١٩٣٩ :  
القانون أو النظام

- | ملاحظات  | تاريخه       | القانون أو النظام |
|--|--------------|-------------------|
| ١ - ان المادة السابعة من القانون الثاني المؤرخ في ٢٥ آذار ١٣٣٣   | ٢٥ آذار ١٣٣٣ |                   |
| ٢ - المنشور في العدد ١٩١٧ ، المنشور في الجلد التاسع من الدستور الجديد معمول به في مرقى الاردن بقدر ما يتعلق ذلك بخدمات موظفي السكة الحجازية في عهد الحكومة السابقة |              |                   |

ح - الجدول المنشور في العدد ٦٦٨ من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٣ صفر ١٣٥٩ ١ نيسان ١٩٤٠ :  
القانون أو النظام

- | ملاحظات  | تاريخه       | القانون أو النظام |
|--|--------------|-------------------|
| ١ - النظام الملحق بكيفية تخفيض الحام كم الضريبة  | ٢٨ مارت ١٣٣١ |                   |
| ٢ - القانون الموقت الممدد للمادة ١٢ من قانون براءة الاختراع  | ٣ تموز ١٣٣١  |                   |
| ٣ - الارادة السنية المتعلقة بطلب الزوجة فسخ عقد زواجها بسبب تضرر تحصيل النفقة من الزوج   | ٢٣ شباط ١٣٣١ |                   |
| ٤ - الارادة السنية المتعلقة بطلب الزوجة فسخ عقد زواجها بسبب ان الزوج مصاب بالجنون او البرص او الجذام او ما شابه ذلك من الامراض | ١ مارت ١٣٣٢  |                   |

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٩

قانون موقت لتنظيم وظائف بعض الوزراء

نشر في العدد ٦٤٣ من الجريدة الرسمية الصادر ٤ رجب سنة ١٣٥٨ الموافق ١٩ آب ١٩٣٩ واعلن نفاذه في العدد ٦٥٨ الصادر ٥ ذي القعدة ١٣٥٨ الموافق ١٦ كانون اول ١٩٣٩

نحن عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن

بمقتضى المادة (٤١) المعدلة من القانون الاساسي

ورضاء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤/٨/١٩٣٩

نصادق بمقتضى المادة ١٩ من القانون المذكور - على القانون الموقت التالي ونأمر باصداره :

١ - يسمى هذا القانون الموقت « قانون وظائف الوزراء » ويعمل به حالما يشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تنتقل الى وزير الداخلية صلاحيات وواجبات رئيس الوزراء بمقتضى القوانين التالية واية الفقرة خاصة صادرة بمقتضاها :

قانون الجنسية

قانون ادارة الولايات

قانون جوازات السفر

قانون النقابات المشتركة

قانون منع الميراث

قانون النفي والابادة

قانون صيانة المزارع

قانون الحراسة

قانون الجريدة الرسمية

أولاً من الجليل

- جميع قوانين الصحة  
٣ - تنتقل إلى وزير التجارة والزراعة صلاحيات وواجبات رئيس الوزراء بمقتضى القوانين التالية واية الفقرة خامسة صادرة بمقتضاها :  
قانون ابداء الجرحاء  
قانون وقاية النبات  
قانون امراض الحيوانات  
٤ - تنتقل إلى وزير المالية جميع الصلاحيات والواجبات التي يقوم بها مدير الخزينة بمقتضى اي قانون او نظام معمول به في ٢٩ جمادى الاخرة ١٣٥٨ الموافق ١٥ اغسطس ١٩٣٩

(عبد الله)

رئيس الوزراء  
توفيق ابو الهدى

#### قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٠

- قانون لاصافة مادة الى قانون وظائف الوزراء رقم ٢١ لسنة ١٩٣٩  
نشر في العدد ٦٦٨ من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٣ صفر سنة ١٣٥٩ الموافق ١ نيسان سنة ١٩٤٠  
نحن عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن  
بمقتضى المادة ١٩ من القانون الاساسي  
وبناء على قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ اذار ١٩٤٠  
لصادق على القانون الاتي وناسر باصداره :  
١ - يسمى هذا القانون ( قانون ذيل قانون وظائف الوزراء ) ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
٢ - تضاف المادة التالية الى قانون وظائف الوزراء رقم ٢١ لسنة ١٩٣٩ :  
٥ - تنقل الواجبات والصلاحيات المنوطة الى مدير الاثار بمقتضى اي قانون او نظام معمول به الى وزير المعارف .  
في ٨ صفر ١٣٥٩ الموافق ١٧/٣/١٩٤٠ .

(عبد الله)

وزير المعارف  
احمد علوي السقايف  
رئيس الوزراء  
توفيق ابو الهدى

#### نظام اداري رقم (١) لسنة ١٩٣٩

- صادر بمقتضى المادة ٥٦ من القانون الاساسي  
نشر في العدد ٦٤٣ من الجريدة الرسمية الصادر في ٤ رجب ١٣٥٨ الموافق ١٩ آب سنة ١٩٣٩ .  
١ - يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
٢ - تربط الدوائر المبينة ادناه بالوزارات التالية :  
أ - دائرة الصحة بوزارة الداخلية  
ب - قيادة الجيش البري بوزارة الدفاع

- ج - دائرة الاراضي والمساحة ودائرة الانشاءات ودائرة تدقيق وتحقيق الحسابات بوزارة الشؤون المالية والاقتصادية .  
د - دائرة الزراعة والبيطرة والمعادن ودائرة الجمارك والتجارة والصناعة والمصرف الزراعي بوزارة التجارة والزراعة .  
هـ - مصلحة الاشغال العامة ومصلحة البريد والهبرق والمخاتف بوزارة المواصلات .  
و - دائرة الاثار بوزارة المعارف .

#### نظام اداري رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

##### صادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة ٥٦ من القانون الاساسي

- نشر في العدد ٦٤٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٣٥٨ الموافق ٢ ايلول سنة ١٩٣٩  
١ - يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
٢ - ينقل مركز اراء البلقاء من عمات الى السلط .  
٣ - يكسب ارتقاء قضاء عن اراء عن لواء البلقاء .  
٤ - تحدث محافظة في اناصرة وبين لها محافظ يعهد اليه ادارة شؤون العاصمة وشؤون قضاء عمان ويقول الاشراف على بلدية العاصمة . ويكون المحافظ مرتبطا بوزارة الداخلية .

#### نظام اداري رقم ١ لسنة ١٩٤٢

- نشر في العدد ٧٤٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩ رجب ١٣٦١ الموافق ١ آب سنة ١٩٤٢  
١ - يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
٢ - يعدل النظام الاداري رقم ١ لسنة ١٩٣٩ كما يلي :  
« يكسب ارتباط دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات بوزارة المالية والاقتصاد وتربط برئاسة الوزراء مباشرة » .

مكتبة من المجلد